الأمم المتحدة S/2019/619

مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إليَّ، طلب وزير الخارجية والمغتربين في لبنان أن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) فترة أخرى مدتها سنة واحدة، دون تعديل لولايتها ومفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها. وفي هذا الصدد، وعطفا على تقريري المقدم إلى المجلس والمؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩ (S/2019/574) بشأن تنفيذ قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أطلب إلى المجلس بموجب هذه الرسالة أن ينظر في تجديد ولاية القوة المؤقتة التي من المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

وأود أن أثني على كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لمواصلة التزامهما بالحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعاونهما وتنسيقهما الوثيقين مع القوة المؤقتة. ولا ينبغي أن يُعتبر الهدوء والاستقرار النسبيان في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق، وكذلك في شمال إسرائيل، أمرين مسلما بهما، بل يجب الحفاظ عليها.

ولم يتحقَّق أي تقدم ملموس نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، حسبما يدعو إليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم يفِ الطرفان بعد بالتزاماتهما بموجب القرار. ويجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق، وأن توقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني. ويتعين على الحكومة اللبنانية ممارسة سلطة فعلية على جميع الأراضي اللبنانية، ومنع ارتكاب أعمال عدائية انطلاقا من أراضيها، وكفالة سلامة وأمن السكان المدنيين إضافة إلى سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وكفالة نزع سلاح كافة الجماعات المسلحة بحيث لا يكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها. وتواصل القوة المؤقتة، بتنسيق وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، العملَ مع الطرفين على الوفاء بتلك الالتزامات.

واتسمت بداية ٢٠١٩ بزيادة في التوترات بين الطرفين أبقت القوة المؤقتة في حالة تأهب قصوى. وأكدت القوة المؤقتة وجود ثلاثة أنفاق تجتاز الخط الأزرق، فيما يمثل انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إسرائيل، ومؤخرا لبنان، بأعمال بناء على مقربة من الخط الأزرق، على النحو المفصل في آخر تقريرين قدمتهما إلى المجلس (S/2019/237 و S/2019/574).

وتظل ترتيبات الاتصال والتنسيق التي أقامتها القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنتدى الثلاثي، حيوية للتخفيف من حدة التوترات

060819 050819 19-13176 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. وإنني أشجع الطرفين على المشاركة مجددا في عملية تعليم الخط الأزرق تعليما واضحا للعيان على الأرض، دون الإخلال بالمفاوضات التي ستجري مستقبلا بشأن الحدود، باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة، فضلا عن المساعدة في رصد الانتهاكات ومنع حالات العبور غير المقصود. ومن الأهمية بمكان أن يتم الحفاظ على سرية وفعالية الاجتماعات الثلاثية. وفي هذا الصدد، أشجع الطرفين على احترام سلامة المكان الذي تُعقد فيه الاجتماعات الثلاثية.

وينبغي أن تتخذ السلطات اللبنانية جميع الإجراءات لكفالة عدم وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، مع مراعاة أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الجيش اللبناني في هذا الصدد. ولا تزال القوة المؤقتة، وفقا لولايتها، ملتزمة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، في حدود قدراتها، لضمان عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشطة عدائية من أي نوع.

وتواصل حكومة لبنان الإعراب عن التزامها القوي بتوسيع نطاق قدرة الجيش اللبناني في البر والبحر، مما يظل أمرا حيويا من أجل تعزيز وجود الدولة في جنوب لبنان. وتشكل تعبئة دعم دولي إضافي لبناء تلك القدرة أولوية رئيسية، كما أن متابعة الالتزامات المتعهَّد بها في الاجتماع الوزاري المعروف باسم مؤتمر روما الثاني تكتسي أهمية بالغة لإحراز تقدم في هذا الصدد. وتشارك القوة المؤقتة، بالتشاور مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، في تعبئة الدعم الدولي لتطوير القدرات التي اعتبرها الجيش اللبناني ذات أولوية، بما في ذلك نشر كتيبة نموذجية إلى جنوب لبنان ووضع استراتيجية انتقالية لنقل المسؤوليات تدريجيا من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى البحرية اللبنانية.

وتواصل القوة المؤقتة والجيش اللبناني العمل معا عن كثب من خلال إجراء المناورات وتوفير التدريب، في البر والبحر، بهدف زيادة قدرات وإمكانات ووجود الجيش اللبناني في جنوب لبنان والمياه الإقليمية للبنان. وتواصل القوة البحرية دعم البحرية اللبنانية في إجراء عمليات الاعتراض البحري وتوفير التدريب.

ومن خلال تهيئة بيئة بحرية آمنة ومستقرة، تسهم القوة البحرية في الحفاظ على الهدوء في لبنان عن طريق ردع استخدام المياه الإقليمية اللبنانية لأغراض غير مشروعة والتخفيف من الآثار الجانبية للأزمات الإقليمية، فضلا عن تعزيز التجارة البحرية في ذلك الجزء من البحر الأبيض المتوسط.

وحافظت القوة المؤقتة على الوتيرة المرتفعة للعمليات، وواصلت تعزيز بروز وفعالية عملياتها وفقا لقراري المجلس ٢٣٧٣ (٢٠١٧) و ٢٤٣٣ (٢٠١٨)، بما في ذلك من خلال الدوريات الراجلة، وزيادة الدوريات الليلية على طول الخط الأزرق وتعزيز فعالية استخدام الأصول الجوية، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد الرحلات الجوية العملياتية، كاستطلاع المناطق الحساسة، والقيام برحلات جوية ليلية فوق تضاريس وعرة وصعبة. وتجري البعثة ما متوسطه ١٣ ٨٨٤ من الأنشطة التنفيذية شهريا، بما يشمل ٧ ٤٥٨ دورية. وتجري نسبة ٣٢ في المائة من تلك الأنشطة في الليل. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٧، قامت القوة المؤقتة أيضا بزيادة عدد الأنشطة المنفذة في إطار من التنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني بنسبة ٤٣ في المائة، مع الاضطلاع بنحو ٧٠ نشاطا تنفيذيا في اليوم بالتنسيق مع الجيش، من أصل ما متوسطه ٤٥٠ من الأنشطة التنفيذية يتم الاضطلاع بها يوميا. وبالتالي، فإن القوة المؤقتة تسهم إسهاما بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات وتحقيق الأمن والاستقرار.

وتكتسي حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها وعلى كامل امتداد الخط الأزرق أهمية حيوية وقد تم احترامها عموما. ولا يزال عدد الحوادث التي تشمل فرض قيود على حرية التنقل صغيرا جدا بالمقارنة مع العدد الإجمالي للأنشطة والدوريات، وجميع هذه الحوادث مفصل في تقاريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتقع على عاتق السلطات اللبنانية، بما في ذلك الجيش اللبناني، مسؤولية كفالة تمتع القوة المؤقتة بالقدرة على الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها دون عوائق. كما واصلت القوة المؤقتة والجيش اللبناني زيارة ورصد مواقع جمعية أخضر بلا حدود الواقعة بالقرب من الخط الأزرق.

وبالإشارة إلى أن حكومة لبنان تتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان الاحترام الكامل لحرية تنقل القوة المؤقتة في منطقة عملياتها دون عوائق، أودّ الإشارة إلى أن الأمم المتحدة لم تُبلَغ باتخاذ أي إجراءات جنائية حتى اليوم لمقاضاة مرتكبي الهجوم على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة الذي وقع في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ في بلدة مجدل زون. ولا يزال اتخاذ هذه الإجراءات بالغ الأهمية لمنع وقوع الحوادث في المستقبل والاحتفاظ بثقة البلدان المساهمة بقوات. وفيما يتعلق بالأنفاق التي أكدت القوة المؤقتة أنها تجتاز الخط الأزرق، من الضروري أيضا أن تجري السلطات اللبنانية تحقيقا شاملا على الجانب اللبناني وأن يكون بإمكان القوة المؤقتة الوصول إلى المواقع ذات الصلة.

وفي ظل عدم إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، لا تزال قدرة القوة المؤقتة على الردع ومنع نشوب النزاع وتفاديه تتسم بأهمية بالغة. ولذلك، يجب بذل قصارى الجهود من أجل الاستفادة من الهدوء النسبي لإحراز تقدم بشأن العناصر المعلقة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا تزال الأولوية بالنسبة للطرفين تكمن في اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع. وتقف القوة المؤقتة، بتنسيق وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل إلى الطرفين في تلك العملية.

وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩، بلغ العدد الإجمالي للأفراد العسكريين ٥٠٥ ١٠ أعضاء، بمن فيهم ٥٥١ من النساء. وتضم القوة البحرية ست سفن وطائرتي هليكوبتر و ٧٤٨ من الأفراد العسكريين. ويضم العنصر المدني للقوة المؤقتة ٢٣٧ موظفا دوليا و ٥٨٥ موظفا وطنيا. وإني ممتن للبلدان المساهمة بقوات والبالغ عددها ٤٣ بلدا وأواصل تشجيعها على نشر عدد أكبر من النساء في القوة المؤقتة.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقد اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٢٢/٧٣ ومقررها ٥٥٥/٧٣ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩، مبلغا قدره ٤٨٠,١ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩، فإن تكلفة الإنفاق على القوة المؤقتة ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية.

وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة المؤقتة ٧٢,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٥٨٤,٦ ٥ مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف القوات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، في حين سُدِّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، وفقا لجدول السداد الفصلي.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء ستيفانو ديل كول، ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة المؤقتة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان ولالتزامهم بخدمة السلام.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم الموحَّد والثابت الذي يستمر المجلس في تقديمه إلى القوة المؤقتة والأنشطة المنوطة بها. وفي ضوء ما تقدَّم، أوصي بأن يمدِّد المجلس ولاية القوة المؤقتة فترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٠.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**